

كلمة المدير العام



بالرغم من انعدام الاستقرار الذي عرفته الساحة الدولية، عرفت التجارة الخارجية لبلادنا تطورا ملحوظا سنة 2016. ويتجلى هذا التطور أساسا في مجال الواردات التي عرفت ارتفاعا ملموسا فاق لأول مرة حاجز 400 مليار درهم.

وفي هذا السياق، تم تحقيق زيادة كبيرة في حجم الموارد التي وصلت إلى 90 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 4,1 في المائة أي ما يعادل 3,6 مليار درهم.

وموازاة مع المجهودات المبذولة من أجل ضمان جمع 40 في المائة من مواردنا الجبائية، واصلنا عملنا الإصلاحى على مستوى ثلاث واجهات شملت ميادين التبسيط والمراقبة وتقوية قدراتنا.

وفي هذا الإطار اتخذ مجال التبسيط ومواكبة المقاولات اشكالا متعددة ومتنوعة بدءا من تمكين الفاعلين من اتخاذ قرارات مسبقة تمكنهم من التوفر على المعلومات والمعطيات المتعلقة بتعشير السلع قبل استيرادها، وصولا الى تقديم عرض جمركي جديد يندرج في اطار تدبير علاقتنا مع زبائننا والذي ينبني على تقديم ارشادات توافق الحاجيات الخاصة لكل شركة وإيجاد الحلول المسطرية المتعلقة بكل حالة على حدة. كما هم التبسيط ايضا وضع مساطر جديدة كالتى من شأنها تنمية التجارة البحرية الداخلية، أو التي تهم مساعدة وتسهيل الإجراءات للمقاولين الذاتيين المصدرين لبضائع ذات القيمة المنخفضة عبر البريد، أو المساطر المتعلقة بمواكبة بعض المشاريع الكبرى كمشروع شركة "بوجو-ستروين" من أجل توفير الظروف الملائمة لإنجازه.

أما فيما يتعلق بمجال المراقبة، فقد عملنا على تنمية وتطوير منظومتنا المعتمدة أساسا على الانتقائية وتحليل المخاطر، وذلك عبر إلغاء نظامنا المعلوماتى الانتقائى بتطبيقات جديدة وإحداث خلية وطنية متخصصة في الاستهداف مكلفة بعمل دائم يتمثل في مراقبة وفحص وتحليل كافة قواعد المعطيات.

إن عمليات المراقبة الميدانية مكنت من تحقيق نتائج ملحوظة على الأخص في مجال مراجعة القيمة المصرح بها همت أكثر من 10,2 مليار درهم والتي نتج عنها زيادة في المداخيل بلغت 2,7 مليار درهم، وحجز ما يفوق 2,25 مليون منتج مقلد، و53 طن من المخدرات، بالإضافة إلى حجز 19 طن من الأكياس البلاستيكية المحظورة.

هذا، وقد امتدت عملية المراقبة لتشمل مجال تدبير المنازعات وتحصيل الرسوم والمكوس الجمركية والتي عرفت قفزة نوعية من خلال وضع منظومة معلوماتية جديدة على مستوى النظام المعلوماتي "بدر" تمكن من تتبع الشامل لمسار قضايا المنازعات الجمركية انطلاقا من إثباتها إلى تصفيتا.

أما بخصوص تنمية قدراتنا والتي تحتل مكانة مركزية في سلم الأولويات، فقد اتخذت أشكالا متعددة بدءا من تعزيز مواردنا البشرية بما يقارب 400 عنصر جديد، وتعيين 137 مسؤولا جديدا، واستفادة العديد من الأعوان من أكثر من 52 000 يوم تكوين، كما تم بذل مجهودات كبيرة من أجل إعادة تأهيل العديد من المقرات الإدارية وكذا مراكز الاصطيف، كما شرع في بناء مقر جديد لمعهد تكوين الجمارك ببن سليمان في مستهل سنة 2017.

هذا، وقد حافظت إدارة الجمارك على إشعاعها الدولي من خلال الدور المهم الذي تلعبه على مستوى منظمة الجمارك العالمية، ونسجل هنا على الخصوص دعمها لعدة إدارات جمركية إفريقية. ورغبة منا في تطبيق أحسن الممارسات، كانت إدارة الجمارك المغربية من بين الإدارات السباقة إلى تطبيق النظام المنسق لسنة 2017 وذلك ابتداء من فاتح يناير من هذه السنة.

وأخيرا وبغية استشراف عملنا على المدى المتوسط، سعيانا من أجل انخراط شركائنا وتعبئة زملائنا الجمركيين، لتحديد أهداف مشتركة والاتفاق على مشاريع مهيكلت تشكل الدعامة الأساسية لإستراتيجيتنا 2021-2017 التي تسير في اتجاه بلوغ أقصى درجات النجاعة والفعالية بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

إن التحديات والصعوبات التي تواجهنا، تقتضي من كافة الجمركيات والجمركيين التعبئة والالتزام الدائمين حتى نكون في مستوى توجهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله وكذا المساهمة بشكل فعال وحيوي في تحقيق المشاريع المسطرة من طرف الحكومة.

زهير الشرفي

المدير العام